



لماذا تجديد البعثة للرئيس السادات

رئاسته
الأولى

ما حققه في
فترته

رئاسته
الثانية

وما يريد أن
يتحقق في فترته

[٩] الانفتاح الاقتصادي

الاشتراكية إذ ان الهدف هو اقتصاد يحيط بزيادة فيه دور القطاع الخاص ليقوم بعمل أبناء التنمية مع القطاع العام ، فالقطاع العام يشرف على الواقع الاستراتيجية الهامة من الاقتصاد القومي .

● متى عطا الله الوكيل الاول مئنة الاستثمار :

لقد حطم الرئيس السادات القبود المفروضة حول إنشاء المانعات الحرجة العامة ، بإعلانه أن بور سعيد والسويس ومنطقة في الإسكندرية والتاهورة ومرسى مطروح مناطق حرجة ، وصرح باقامة المشروعات فيها دون إبطاء في مناطق حرجة خاصة حتى تشمل مشروعات اعداد المناطق الحرجية العامة .

وقد قام في هذه المستويون من العرب والاجانب بطلبية الدعوة والحضور لمصر للاستثمار فيها ثقة في الرئيس انور السادات شخصياً وفي توراه وصدق وقوفه في وقت ايمانهم برغبته في الاصلاح وان النتائج المنشرة من

■ حق السادات

● الدكتور محمد زكي شافعى وزير الاقتصاد ووزير الدولة لتعاون الاقتصادى :

الرئيس السادات هو أول من أعلن التطبيق العملى للانفتاح الاقتصادي الذى يميز بامتصاص الخبرات التكنولوجية الحديثة الى مصر ، كما يعمل فى تحديث الجهاز الاستاجراني وابجاد فرص لنوع المنتجات المصرية ، والانجاء بالانتاج اكتر الى التصدير ، ليتحقق نعملاً مجتمع المتخرجين الذى نادى به .

والسداد هو الذى اشاع الطابعية لرؤوس الاموال الأجنبية وتدتها الى مصر بدون خوف من التأثير او المصادر ، وهو الذى جعل من مصر مركزاً مالياً هاماً مرتفقاً بل لقد أصبحت مصر في هذه أحصن مركز للاستثمارات في الشرق كله .

ان سياسة الباب المفتوح التي اعلنتها السادات ليست تهقرأ عن



كابتك الدولى للإنشاء والتعمير ؛ ان مصر وان كانت تمر بمرحلة حرجة فى وقتها الحاضر الا ان امكانيات الترسو وأمكانيات التقدم مازالت متوازنة بها مما دفعه الى مد يد العون لها بقوشه ومساعداته ؛ من أجل الله التي وفرها لامته فونتقت فى نفسها ووتقوىها الآخرون واللهم الاخوة العرب الذين ما يعنوا سذبهم العون الشروعات الخاصة بتربية مصر بعد ان وجدوا ان هنـا واجهم الاول ، وبعد ان وقفت فى مصر وانسادها المؤسسات الدولية .

■ ونريده ليتحقق :

- تحقيق الاصلاح الاقتصادى لما يحمله مصر من مشكل اسلامية من اهمها العجز الكبير فى ميزان المدفوعات وخلاف السمعوط النصيمية وأحمد صموئيل البخارى الثومى ، كل ذلك من اطار من عدالة توزيع النخل ومحض الاعياد من التقييات المحدودة الدخل .
- مزيداً من الاستقرار الاقتصادى المبنى على عدالة التوزيع وزيادة الانفاق ، بما يعالج الفلل الجارى فى ميزان المدفوعات .
- مزيداً من الدعم للانتاج حتى تظهر المنافع الحرة العامة بصورتها البروجو فوشنفید مصر منوراتها الكثيرة .
- مدعم اطلاق الحرية للقطاع الخاص المنزوى حتى ينبع جناحاً الاقتصادى بنوارين بين القطاعين العام والخاص .

عبد المنعم عنان

سياسة الباب المفتوح والاقتصاد المتحرر تتطلب ضرورة بذلك غير الحكم لتحقيق ذلك .

● الدكتور وجيه شندى وكيل وزارة الاقتصاد : الرئيس السادس حق من الفترة الحالية قيماً اقتصادية هامة داخلياً وخارجياً .

في الداخل اتساع الاستقرار السياسي وهو شرط أساسى لاستقرار الاقتصادى اللازم لتحقيق التنمية الاقتصادية ، وعبر الاقتصاد المصرى من مختلف الفيسبود الذى هاتت النسبة خلال السنوات السابقة بما اصطلاح على شسميه بالانفراج الاقتصادى ، وبنبى فكرة الحرية للفرد يحيى ينتفع الفرد ان يختار نوعية العمل ومكانه واستدوبه بعيداً من أي تدخلات .

● وفي الخارج حق - يحيى العلاقات مع دول العالم - النقطة فى مصر واقتصادها ، وانعكس هذا على معاشرة حجم المساعدات الاقتصادية ، وانشاء هيئة الخبطة التنمية ، وانشاء مجموعة استشارية لدعم الاقتصاد المصرى مع البنك الدولى ، وتدفق الاستثمارات الأجنبية مع ما حمله من طيائها من فرص للعملة وتقديم تقنولوجى ● سمير سالم كريم مدير عام ادارة هيئات المobil الدولية بوزارة الاقتصاد لقد ادىت سياسة الرئيس السادس في الانفتاح الاقتصادي - ولأول مرة - الى ان يكتب مؤسسة دولية كبيرة